مرسوم رقم ٨٩٧١

احالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى طلب الموافقة على ابرام اتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن إنشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الاوسط ومقرّها بيروت والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية

إنّ رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور لاسيما المادة ٥٢ منه،

بناءً على إقتراح وزير الخارجية والمغتربين،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٨

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة على إبرام إتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن إنشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الاوسط ومقرّها بيروت والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعبدا في ٢٩ آذار ٢٠٢٢

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

الامضاء : ميشال عون

وزير العدل
الامضاء: هنري خوري

وزير الاعلام
الامضاء: زياد المكاري

وزير الإتصالات
الامضاء: جوني القرم

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : بسام مولوي

وزير المالية
الامضاء : يوسف خليل

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : عبد الله بو حبيب

مشروع قانون

يرمي الى طلب الموافقة على إبرام اتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن انشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الاوسط ومقرّها بيروت والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية

المادة الأولى : الموافقة على إبرام اتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن إنشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الاوسط ومقرّها بيروت والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية، والمرفق ربطاً.

المادة الثانية يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية

والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

بشأن إنشاء ممثلية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في الشرق الأوسط ومقرها بيروت

والامتيازات والحصانات التي تتمتّع بها في الأراضي اللبنانية

إنّ حكومة "الجمهورية اللبنانية" (المشار إليها في ما يلي بـ"الحكومة") من جهة،

والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (المشار إليها في ما يلي بـ"المنظمة") ، من جهة ثانية،

إذ تأخذان بعين الاعتبار أن شرعة الفرنكوفونية، التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري للفرنكوفونية في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ في مدغشقر، تنص على أنّ وكالة التعاون الثقافي والفني التي أصبحت في ما بعد وكالة الفرنكوفونية، باتت تُعرف بـ"المنظمة الدولية للفرنكوفونية"؛

وإذ تذكّران أن لبنان عضو في وكالة التعاون الثقافي والفني منذ عام ١٩٧٣؛

وإذ تأخذان بالاعتبار أنّ المنظمة، وفقاً للمادة ٩ من شرعة الفرنكوفونية، هي شخص من أشخاص القانون الدولي العام وتتمتّع بالشخصية القانونية؛

وإذ تأخذان بالاعتبار أنّ المادة ١١ من شرعة الفرنكوفونية تنص على إمكانية إنشاء ممثليات في مختلف المناطق الجغرافية للمجال الفرنكوفوني ولدى مؤسسات دولية؛

وإذ تراعيان قرار الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الوزاري للفرنكوفونية المنعقد في يريفان في ٨ و٩ تشرين الأول ٢٠١٨ المتعلق بإنشاء مكتب إقليمي جديد ومقرّه بيروت (لبنان)؛

وإذ تأخذان إذن بالاعتبار رغبة الطرفين في إنشاء ممثلية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية من أجل الشرق الأوسط ومقرها بيروت وتحديد بالتالي الامتيازات والحصانات التي تتمتّع بها هذه الممثلية على الأراضي اللبنانية؛

قد اتفقتا على الأحكام التالية

نسخة طبق الاصل

المادة الأولى: الهدف

١-١ يهدف هذا الاتفاق إلى تعريف شروط إنشاء ممثلية المنظمة الدولية للفرنكوفونية للشرق الأوسط (في ما يلي "الممثلية") في بيروت وتحديد الامتيازات والحصانات التي تستفيد منها على الأراضي اللبنانية.

١-٢ تعترف الحكومة بالشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية للفرنكوفونية وأهليتها في التعاقد والحصول على الأموال المنقولة وغير المنقولة والتقاضي.

المادة الثانية: توفير المباني

٢-١ تضع الحكومة في تصرف المنظمة الدولية للفرنكوفونية مبانٍ لتأمين عمل الممثلية، وتكون شروط إشغال المباني محور اتفاقية خاصة بين الطرفين.

٢-٢ تتمتع المنظمة الدولية للفرنكوفونية باستقلال كامل وتام في ما يتعلّق بالإدارة الداخلية للممثليّة. ويرعى النظام الداخلي للمنظمة العلاقات الوظيفية في ما بين موظفيها.

المادة الثالثة: الحصانة القضائية

تتمتّع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وأموالها وموجوداتها، أينما وُجدت وأياً كان المؤتمن عليها، على الأراضي اللبنانية بالحصانة القضائية، ما عدا في حالة التنازل الصريح عن هذه الحصانة في حالة معيّنة والتي يبلغ عنها الأمين العام للفرنكوفونية أو من يمثله.

المادة الرابعة: حصانة التنفيذ

تتمتّع المنظمة الدولية للفرنكوفونية وأموالها وموجوداتها أينما كانت وأياً كان المؤتمن عليها بحصانة التنفيذ على الأراضي اللبنانية، وتُعفى بالتالي من أي نوع من أنواع التفتيش أو المصادرة أو الحجز أو الحراسة القضائية أو الاستملاك، وأي شكل آخر من الإكراه الإداري أو التنفيذي أو القانوني أو القضائي.

المادة الخامسة: حُرمة المباني

٥-١ تكون المباني التي تشغلها المنظمة الدولية للفرنكوفونية أو التي قد تشغلها على الأراضي اللبنانية لمتطلبات مهمتها الرسمية، مُصانة.

٥-٢ لا يجوز لمأموري أو موظفي الجمهورية اللبنانية الدخول إلى مباني المنظمة لممارسة وظائفهم الرسمية إلاّ بموافقة أو بطلب من الأمين العام للفرنكوفونية أو من ينوب عنه او ممثل الممثليّة.

٥-٣ تتّخذ السلطات المختصة في الجمهورية اللبنانية كافة التدابير اللازمة من أجل تأمين حماية مباني الممثليّة في كل الأوقات، وعلى هذه السلطات، بناءً لطلب الأمين العام للفرنكوفونية أو من ينوب عنه، اتخاذ كافة التدابير من أجل تأمين حفظ النظام العام داخل المباني العائدة للممثلية.

نسخة طبق الاصل

وتأمين، بطلب من الأمين العام للفرنكوفونية أو من ينوب عنه أو ممثّل الممثليّة، حفظ النظام العام داخل هذه المباني.

٥-٤ دون المساس بأحكام هذا الاتفاق، لا تسمح المنظمة باستخدام مباني الممثليّة كملجأ لشخص يحاول التهرّب من قرار بالاعتقال أو الاسترداد أو الإبعاد صادر بحقّه بمقتضى أي من قوانين الجمهورية اللبنانية.

المادة السادسة: حُرمة المحفوظات

إن محفوظات المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبشكل عام، جميع المستندات العائدة له أو التي في حوزته، مُصانة على الأراضي اللبنانية أينما وجدت وأياً كان المؤتمن عليها.

المادة السابعة: الأنظمة المالية والصرف

يمكن للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، في إطار مهمتها الرسمية، دون أن تكون خاضعة لأية رقابة أو أنظمة أو تأجيلات مالية، استلام الأموال وحيازتها واستعمالها وتحويل النقود التي بحوزتها بحرية على الأراضي اللبنانية ونقلها داخل الجمهورية اللبنانية أو إلى الخارج.

المادة الثامنة: الضرائب المباشرة

تُعفى أموال المنظمة الدولية للفرنكوفونية وموجوداتها وإيراداتها وسائر ممتلكاتها من جميع الضرائب المباشرة.

المادة التاسعة: الضرائب غير المباشرة

تُعفى أموال المنظمة الدولية للفرنكوفونية وموجوداتها وإيراداتها وسائر ممتلكاتها من جميع الضرائب والرسوم غير المباشرة، إذ أنّه من المتفق عليه أنّ المنظمة لن تطالب بمثل هذا الإعفاء إلاّ بالنسبة للمشتريات التي تقوم بها أو الخدمات المؤداة لاستخدامها الرسمي ذات قيمة تُحدّد باتفاق مشترك مع السلطات الحكومية المختصة.

المادة العاشرة: التشريع الجمركي

١٠-١ تعفى جميع السلع التي تستوردها أو تصدرها المنظمة لاستخدامها الرسمي، لدى استيرادها أو تصديرها، من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على رقم الأعمال كما تُعفى من جميع تدابير الحظر والتقييد.

١٠-٢ غير أن السلع التي تستوردها المنظمة الدولية للفرنكوفونية في ظل هذا الإعفاء مستفيدةً من التسهيلات المنصوص عنها في هذه المادة، لا يمكن إعادة بيعها في الأراضي اللبنانية إلاّ بالشروط التي توافق عليها السلطات الحكومية المختصة.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الخارجية والمغتربين
نسخة طبق الأصل

المادة الحادية عشرة: المنشورات

تُعفي منشورات المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أياً كان شكلها، لدى استيرادها أو تصديرها، من الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب على رقم الأعمال كما تكون معفاة من كافة تدابير الحظر والتقييد.

المادة الثانية عشرة: الاتصالات

١٢-١ تتمتّع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بالنسبة إلى اتصالاتها الرسمية، بمعاملة تفضيلية لا تقل عن المعاملة التفضيلية التي تمنحها الحكومة للمنظمات الدولية أو البعثات الدبلوماسية القائمة على أراضيها لا سيما من حيث الأولويات والتعريفات السارية على الاتصالات أيا كانت طبيعتها، إضافة إلى رسوم نشر المعلومات في الصحف والإذاعة.

١٢-٢ تضمن الحكومة عدم التعدي على حُرمة الاتصالات والمراسلات الرسمية الخاصة بالمنظمة التي لا يجوز حظرها.

١٢-٣ يحق للمنظمة الدولية للفرنكوفونية أن تستعمل الرموز والشيفرة وأن ترسل وتستلم مراسلاتها والمستندات الأخرى بواسطة سعاة أو حقائب مختومة يتمتعون بذات الامتيازات والحصانات التي يتمتّع بها السعاة والحقائب الدبلوماسيون.

المادة الثالثة عشرة: تأشيرات الدخول والإقامة

١٣-١ لا تضع الحكومة والسلطات الوطنية المختصة أي عائق على الدخول إلى الأراضي اللبنانية والمكوث فيها ومغادرتها أمام الأشخاص الذين يؤدون مهاماً رسمية في مباني الممثليّة أو الأشخاص الذين تدعوهم المنظمة إلى الممثليّة.

١٣-٢ ولهذه الغاية، تتعهّد الحكومة أن تجيز، دون مصاريف تأشيرة ودون تأخير، الدخول إلى لبنان والإقامة فيه للأشخاص التالين طيلة مدة وظائفهم أو مهماتهم لدى الممثليّة:

أ) ممثلو الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة، بما فيهم من ينوب عنهم والمستشارون والخبراء؛

ب) موظفو وخبراء المنظمة؛

ج) أزواج الأشخاص المعنيين في البندين السابقين وأولادهم الذين في عهدتهم؛

د) سائر الأشخاص المدعوين من المنظمة إلى مباني الممثليّة في بيروت في مهمة رسمية.

المادة الرابعة عشرة: ممثلو الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة

إنّ ممثلي الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية المشاركين في اجتماعات المنظمة يتمتعون طيلة ممارسة وظائفهم وخلال سفرهم من والى مكان الاجتماع بالامتيازات والحصانات التالية:

نسخة طبق الاصل

أ- الحصانة القضائية بالنسبة للأفعال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية (بما في ذلك ما يصدر عنهم كتابةً وشفهياً)؛

ب- الحصانة من التوقيف او الحجز؛

ج- في ما خص الأمتعة الشخصية، الامتيازات والحصانات نفسها الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية؛

د- حرمة جميع المستندات الرسمية أياً كان شكلها.

المادة الخامسة عشرة: موظفو الممثليّة

١٥-١ يتمتع موظفو المنظمة المنتدبين للعمل في الممثلية بالامتيازات والحصانات التالية:

أ) الحصانة القضائية، حتى بعد انتهاء وظائفهم، بالنسبة للأفعال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية (بما في ذلك ما يصدر عنهم شفهياً وكتابةً)؛

ب) الحصانة من التوقيف أو الحجز بالنسبة للأفعال أو التقصير الذي يصدر عنهم اثناء القيام بوظائفهم؛

ج) الحصانة من التفتيش ومصادرة أمتعتهم الرسمية والشخصية؛

د) حرمة جميع المستندات الرسمية أياً كان شكلها؛

ه) الإعفاء من أية ضرائب على الرواتب والتعويضات والمخصصات التي تدفعها لهم المنظمة؛

و) نفس الامتيازات في ما خص تسهيلات القطع التي تمنح لموظفي المنظمات الدولية أو الإقليمية من رتبة مماثلة؛

ز) إعفاءهم وإعفاء أزواجهم وأفراد عائلاتهم من الأحكام المتعلّقة بالهجرة ومعاملات تسجيل الأجانب؛

ح) نفس تسهيلات التسفير بالنسبة إليهم ولأفراد عائلاتهم التي تمنح لموظفي المنظمات الدولية أو الإقليمية من رتبة مماثلة، في فترات الأزمة الدولية؛

ط) الحق في أن يستوردوا، بدون ضرائب، أثاث منازلهم بما في ذلك سياراتهم وأغراضهم الشخصية لدى توليهم وظائفهم لأول مرة في لبنان؛

ي) الإعفاء من أي موجب يتعلق بأداء الخدمة العسكرية أو أي خدمة إجبارية أخرى.

١٥-٢ إلى جانب الامتيازات والحصانات المنصوص عنها في هذه المادة، يتمتع الأمين العام للفرنكوفونية ومديرها الإداري والمدراء، إضافة إلى أزواجهم وأفراد عائلاتهم الذين في عهدتهم بالامتيازات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لموظفي المنظمات الدولية أو الإقليمية من رتبة مماثلة.

نسخة طبق الاصل

١٥-٣ إنّ الحكومة غير ملزمة بمنح رعاياها الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات المنصوص عنها في الفقرات (و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ي) من المادة ١٥-١.

١٥-٤ يتمتّع موظفو المنظمة وخبراؤها الذين يزورون لبنان لأسباب تتعلق بأدائهم مهامهم الوظيفية بالإمتيازات والحصانات المشار إليها في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) من المادة ١٥-١.

١٥-٥ تحتفظ الحكومة بحقها في اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل حماية أمنها الوطني في حال انتهاكه من قبل موظف أو أكثر من موظفي المنظمة على الأراضي اللبنانية، و خاصة، في حالة التجسس، أو الأنشطة الارهابية أو الجريمة المنظمة، وذلك بعد إبلاغ الأمين العام للفرنكوفونية أو ممثّل الممثلية.

المادة السادسة عشرة: رفع الحصانات

تمنح الامتيازات والحصانات المشار إليها في هذا الاتفاق للمستفيدين منها فقط في إطار مهماتهم الرسمية وليس لتأمين منفعة شخصية لهم. يمكن للأمين العام للفرنكوفونية أو من ينوب عنه ويتوجب عليه رفع الحصانة الممنوحة لأحد الموظفين في جميع الحالات التي يرى فيها أن تلك الحصانة تعيق سير العدالة، وان بالإمكان رفعها من دون المساس بمصالح المنظمة.

المادة السابعة عشرة: تفادي التجاوزات

تتعاون المنظمة الدولية للفرنكوفونية بشكل دائم مع سلطات الجمهورية اللبنانية من أجل تسهيل الإدارة الجيدة للعدالة وضمان الامتثال لأنظمة الشرطة وتجنب أي تجاوز قد تؤدي إليه الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة بمقتضى هذا الاتفاق.

المادة الثامنة عشرة: تسوية النزاعات

١٨-١ تلتزم المنظمة الدولية للفرنكوفونية بإدراج بند تحكيمي في جميع العقود الخطية غير تلك المُبرمة وفقاً لنظام موظفيها، وينص هذا البند على أن أي خلاف يُرفع بشأن تفسير أو تنفيذ أحد العقود يمكن، بناء لطلب أحد فريقي العقد، أن يخضع لتحكيم خاص. يُحدّد في هذا البند طريقة تسمية المحكمين، والقانون أو القوانين المطبقة في الدولة التي سيلتأم فيها المحكّمون. تكون إجراءات التحكيم خاضعة للإجراءات المتّبعة في تلك الدولة. إنّ تنفيذ القرار التحكيمي الذي يصدر بنتيجة هذا التحكيم يخضع للقوانين النافذة في الدولة التي ينفّذ الحكم على أراضيها.

١٨-٢ ان أي خلاف بين الحكومة والمنظمة بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق أو أي ترتيب إضافي لم يكن بالإمكان حله عن طريق المفاوضات، يُعرض، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، وبناءً لطلب أحدهما، على هيئة تحكيمية مؤلفة من ثلاثة محكمين، يعيّن أحدهم الأمين العام للفرنكوفونية وتعيّن الحكومة الثاني ويتم اختيار الثالث الذي يترأس المحكمة باتفاق مشترك بين الاثنين الآخرين. لا يجوز أن يكون المحكم الثالث من موظفي المنظمة ولا موظفاً سابقاً لديها ولا أحد رعايا الجمهورية اللبنانية.

نسخة طبق الأصل

يجب أن يتضمن طلب إقامة الدعوى اسم المحكم الذي عيّنه الطرف المدعي، على أن يُبلّغ الطرف المدعى عليه إلى الطرف الطالب إسم المحكم الذي عيّنه في غضون شهرين من تاريخ استلام طلب الدعوى.

في حال عدم اتفاق المحكّمين على اختيار محكم ثالث في غضون شهرين من التعيين الأخير، يُعيّن المحكم الثالث من قبل رئيس محكمة العدل الدولية بطلب من الطرف الأكثر عجلة.

تكون قرارات الهيئة التحكيمية نافذة بحكم القانون ولا تقبل أي طريق من طرق المراجعة.

المادة التاسعة عشرة: أحكام عامة

١٩-١ تتم تسوية المسائل التي لا ينص عليها هذا الاتفاق صراحةً من قبل الطرفين، عن طريق التفاوض أو أي أسلوب آخر يعد ملائماً. ينظر كل من الطرفين بعناية وحسن نية إلى أي اقتراح يتقدم به الطرف الآخر تطبيقاً لأحكام هذه المادة.

١٩-٢ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو الإضافة عليه بموجب ترتيبات إضافية بالاتفاق ما بين الطرفين.

١٩-٣ يمكن انهاء هذا الاتفاق من قبل أحد طرفيه بموجب إشعار مسبق مدته سنة.

المادة عشرون: الدخول حيّز التنفيذ

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين (٣٠) يوماً على استلام المنظمة عبر القنوات الدبلوماسية للإشعار الصادر عن الحكومة الذي يفيد بإتمام جميع الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول الاتفاق حيّز التنفيذ.

إثباتاً لما تقدم، قام الموقعان أدناه المخولان بذلك حسب الأصول بتوقيع أربع نسخ أصلية عن هذا الاتفاق، اثنتين باللغة الفرنسية واثنتين باللغة العربية، وللنصين الحجية نفسها.

حرّر في بيروت، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

وزير الخارجية والمغتربين
عبدالله بوحبيب

عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية

المدير الاداري
جوفروا مونبيتي

نسخة طبق الاصل

ORGANISATION INTERNATIONALE DE la francophonie

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE ET L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE RELATIF À L'IMPLANTATION À BEYROUTH D'UNE REPRÉSENTATION DE L'OIF POUR LE MOYEN-ORIENT ET À SES PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS SUR LE TERRITOIRE LIBANAIS

Le Gouvernement de la République libanaise (ci-après dénommé « le Gouvernement »), d'une part,

Et

L'Organisation internationale de la Francophonie (ci-après dénommée « l'OIF »), d'autre part

Considérant que la Charte de la Francophonie, adoptée par la Conférence ministérielle de la Francophonie le 23 novembre 2005 à Madagascar, dispose que l'Agence de Coopération culturelle et technique (ACCT), devenue l'Agence de la Francophonie, prend l'appellation d'«Organisation internationale de la Francophonie » ;

Rappelant que le Liban est membre de l'ACCT, devenue OIF, depuis 1973 ;

Considérant que, conformément à l'article 9 de la Charte de la Francophonie, l'OIF est une personne morale de droit international public et possède la personnalité juridique ;

Considérant que l'article 11 de la Charte de la Francophonie prévoit la possibilité d'établir des représentations dans les diverses régions géographiques de l'espace francophone et auprès d'institutions internationales ;

Considérant la décision de la 35ème session de la Conférence ministérielle de la Francophonie tenue à Erevan les 8 et 9 octobre 2018, relative à la création d'un bureau régional à Beyrouth (Liban) ;

Considérant donc la volonté des parties d'implanter une Représentation de l'OIF pour le Moyen-Orient à Beyrouth et de définir, en conséquence, les privilèges et immunités dont ladite représentation jouit sur le territoire libanais ;

SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS SUIVANTES

REPUBLIQUE LIBANAISE Ministère des Affaires Etrangères et des Affaires d'Outre Mer
COPIE CONFORME

ARTICLE 1 : Objet

1.1. Le présent Accord a pour but de définir les conditions d'implantation à Beyrouth de la Représentation de l'OIF pour le Moyen-Orient (ci-après « la Représentation ») et de déterminer les privilèges et immunités dont elle bénéficie sur le territoire libanais.

1.2. Le Gouvernement reconnait la personnalité juridique internationale de l'OIF et sa capacité de contracter, d'acquérir des biens mobiliers et immobiliers et d'ester en justice.

ARTICLE 2 : Mise à disposition des locaux

2.1. Le Gouvernement met à la disposition de l'OIF des locaux pour le fonctionnement de la Représentation. Les conditions de mise à disposition de ces locaux feront l'objet d'une convention spécifique entre les parties.

2.2. L'OIF jouit d'une autonomie pleine et entière en ce qui concerne l'administration interne de la Représentation. Les relations de travail avec son personnel sont régies par le droit interne de l'OIF.

ARTICLE 3 : Immunité de juridiction

L'OIF comme ses biens et avoirs, quel que soit l'endroit où ils se trouvent et leur détenteur, jouissent, sur le territoire libanais, de l'immunité de juridiction, sauf en cas de renonciation expresse dans un cas particulier, notifiée par le Secrétaire général de la Francophonie ou son délégué.

ARTICLE 4 : Immunité d'exécution

L'OIF, comme ses biens et avoirs, quel que soit l'endroit où ils se trouvent et leur détenteur, jouissent, sur le territoire libanais, de l'immunité d'exécution. À ce titre, ils sont exempts de toute forme de perquisition, réquisition, confiscation, mise sous séquestre, expropriation ainsi que de toute forme de contrainte administrative, exécutive, législative ou judiciaire.

ARTICLE 5 : Inviolabilité des locaux

5.1. Les locaux que l'OIF occupe ou viendrait à occuper sur le territoire libanais pour les besoins de sa mission officielle, sont inviolables.

5.2. Les agents ou fonctionnaires de la République libanaise ne pourront y pénétrer pour exercer leurs fonctions officielles qu'avec le consentement ou sur la demande du Secrétaire général de la Francophonie ou son délégué, ou du Représentant de la Représentation.

5.3. Les autorités compétentes de la République libanaise prendront toutes les mesures nécessaires pour assurer, en toutes circonstances, la protection des locaux de la Représentation et, à la demande du Secrétaire général de la Francophonie ou de son délégué, ou du Représentant de la Représentation, le maintien de l'ordre public dans ceux-ci.

5.4. Sans préjudice des dispositions du présent Accord, l'OIF ne permettra pas que les locaux de la Représentation servent de refuge à une personne tentant d'échapper à une

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

COPIE CONFORME

arrestation, à une extradition ou à une expulsion ordonnée en application d'une loi de la République libanaise.

ARTICLE 6 : Inviolabilité des archives

Les archives de l'OIF et, d'une manière générale, tous les documents lui appartenant ou détenus par celle-ci, sont inviolables sur le territoire libanais, quel que soit l'endroit où ils se trouvent et quel que soit leur détenteur.

ARTICLE 7 : Règlementation monétaire et de change

Sans être astreinte à aucun contrôle, réglementation ou moratoire financier, l'OIF peut, dans le cadre de sa mission officielle, librement recevoir, détenir, utiliser, convertir ses fonds et ses devises sur le territoire libanais et les transférer à l'intérieur de la République libanaise ou à l'étranger.

ARTICLE 8 : Impôts directs

Les fonds, avoirs, revenus et autres biens de l'OIF sont exonérés de tout impôt direct.

ARTICLE 9 : Impôts indirects

Les fonds, avoirs, revenus et autres biens de l'OIF sont exonérés de tout impôt, taxe et droit indirect, étant entendu que l'Organisation ne réclamera le bénéfice d'une telle exonération que pour les achats effectués ou les services rendus pour son usage officiel, d'une valeur à déterminer d'un commun accord avec les autorités compétentes du Gouvernement.

ARTICLE 10 : Règlementation douanière

10.1. Tous les articles importés ou exportés par l'OIF pour son usage officiel, sont exonérés, à l'importation comme à l'exportation, du paiement des droits et taxes de douane et des taxes sur le chiffre d'affaires ainsi que de toutes mesures de prohibition ou de restriction.

10.2. Toutefois, les articles ainsi importés par l'OIF au bénéfice des facilités prévues par le présent article, ne pourront être vendus sur le territoire libanais qu'à des conditions agréées par les autorités compétentes du Gouvernement.

ARTICLE 11 : Publications

Toutes les publications de l'OIF, quel que soit le support, sont exonérées, à l'importation comme à l'exportation, du paiement des droits et des taxes de douane et des taxes sur le chiffre d'affaires ainsi que de toute mesure de prohibition ou de restriction.

ARTICLE 12 : Communications

12.1. L'OIF bénéficie, pour ses communications officielles, d'un traitement au moins aussi favorable que celui accordé par le Gouvernement aux organisations internationales ou représentations diplomatiques implantées sur son territoire, notamment en ce qui concerne les priorités, tarifs et taxes sur les communications, de quelque nature qu'elles soient, ainsi que les tarifs pour les informations à la presse et à la radio.

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

COPIE CONFORME

12.2. Le Gouvernement garantit l'inviolabilité des communications et de la correspondance officielles de l'OIF qui ne pourront être censurées.

12.3. L'OIF a le droit d'utiliser des codes et d'expédier et de recevoir sa correspondance et d'autres documents par des courriers ou dans des valises scellées, qui jouiront des mêmes privilèges et immunités que les courriers et valises diplomatiques.

ARTICLE 13 : Visa d'entrée et de séjour

13.1. Le Gouvernement et les autorités compétentes nationales ne mettront aucun obstacle à l'entrée et au séjour sur le territoire libanais des personnes appelées à exercer des fonctions officielles dans les locaux de la Représentation ou invitées par l'OIF à s'y rendre, ainsi qu'à leur sortie du territoire.

13.2. Le Gouvernement s'engage à cet effet à autoriser, sans frais de visa ni délai, l'entrée et le séjour au Liban pendant la durée de leurs fonctions ou missions des personnes suivantes :

a) les représentants des États et gouvernements membres de l'OIF, y compris leurs suppléants, conseillers et experts ;
b) les membres du personnel et experts de l'OIF ;
c) les conjoints et enfants à charge des personnes visées aux alinéas précédents ;
d) toute personne invitée par l'OIF à se rendre, pour une mission officielle, dans les locaux de la Représentation à Beyrouth.

ARTICLE 14 : Représentants des États et gouvernements membres

Les Représentants des États et gouvernements membres qui assistent aux réunions convoquées par l'OIF, jouissent pendant l'exercice de leurs fonctions ainsi qu'au cours de leurs voyages à destination ou en provenance du lieu de la réunion, des privilèges et immunités suivants :

a) immunité de juridiction en ce qui concerne les actes accomplis par eux ou elles en leur qualité officielle (y compris leurs paroles et écrits) ;
b) immunité d'arrestation et de détention ;
c) mêmes immunités et facilités concernant leurs bagages personnels que celles accordées aux membres des missions diplomatiques ;
d) inviolabilité de tous documents officiels, quel que soit le support.

ARTICLE 15 : Membres du personnel de l'OIF

15.1. Les membres du personnel de l'OIF affectés à la Représentation, jouissent des privilèges et immunités suivants :

a) immunité de juridiction, même après la cessation de leurs fonctions, pour les actes accomplis par eux en leur qualité officielle (y compris leurs paroles et écrits) ;
b) immunité d'arrestation ou de détention pour les actes ou omissions accomplis dans l'exercice de leurs fonctions ;
c) immunité d'inspection et de saisie de leurs bagages officiels et personnels ;
d) inviolabilité de tous les documents officiels, quel que soit leur support ;
e) exemption de tout impôt sur les traitements, indemnités et émoluments versés par l'OIF ;

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

COPIE CONFORME

f) mêmes privilèges, en ce qui concerne les facilités de change, que ceux accordés aux membres du personnel des organisations internationales ou régionales d'un rang comparable ;

g) exemption pour eux-mêmes, leurs conjoints et les membres de leur famille, des dispositions relatives à l'immigration et aux formalités d'enregistrement des étrangers ;

h) en cas de crise internationale, mêmes facilités de rapatriement pour eux-mêmes et les membres de leur famille, que celles accordées aux membres du personnel des organisations internationales ou régionales d'un rang comparable ;

i) droit d'importer en franchise leur mobilier, y compris des véhicules à moteurs, et leurs effets personnels à l'occasion de leur première prise de fonction au Liban ;

j) exemption de toute obligation relative au service militaire ou à tout autre service obligatoire.

15.2. En sus des privilèges et immunités prévus au présent article, le Secrétaire général de la Francophonie, l'Administrateur et les directeurs de l'OIF jouissent, ainsi que leurs conjoint(e)s et les membres de leur famille à charge, des privilèges, exemptions et facilités accordés aux membres du personnel des organisations internationales ou régionales d'un rang comparable.

15.3. Le Gouvernement n'est pas tenu d'accorder à ses propres ressortissants les privilèges, exemptions et facilités mentionnés aux paragraphes f), g), h), i) et j) de l'Article 15.1.

15.4. Les membres du personnel et les experts de l'OIF se rendant au Liban dans le cadre d'un déplacement professionnel jouissent des privilèges et immunités mentionnés aux paragraphes a), b), c) et d) de l'article 15.1.

15.5. Le Gouvernement se réserve le droit de prendre toutes les mesures nécessaires afin de protéger sa sécurité nationale en cas de violation de la part d'un ou de plusieurs membres du personnel de l'OIF sur le territoire libanais, en particulier dans les cas d'espionnage, d'activités terroristes ou de crime organisé, après en avoir avisé le Secrétaire général de la Francophonie ou le Représentant de la Représentation.

ARTICLE 16 : Levée des immunités

Les privilèges et immunités mentionnés dans le présent Accord sont accordés à leurs bénéficiaires uniquement dans le cadre de leur mission officielle et non pour leur bénéfice personnel. Le Secrétaire général de la Francophonie ou son délégué, pourra et devra lever l'immunité accordée à un membre de son personnel dans tous les cas où, à son avis, cette immunité empêcherait que justice ne soit faite et où l'immunité peut être levée sans préjudice aux intérêts de l'OIF.

ARTICLE 17 : Prévention des abus

L'OIF coopèrera de manière permanente avec les autorités de la République libanaise en vue de faciliter la bonne administration de la justice, d'assurer l'observation des règlements de police et d'éviter tout abus auquel pourraient donner lieu les privilèges, immunités, exemptions et facilités accordés en vertu du présent Accord.

ARTICLE 18 : Règlement des différends

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

COPIE CONFORME

18.1. L'OIF est tenue d'insérer dans tous les contrats écrits, autres que ceux conclus conformément au Statut du personnel, une clause compromissoire prévoyant que tout différend soulevé au sujet de l'interprétation ou de l'exécution d'un contrat peut, à la demande de l'une ou l'autre partie, être soumis à un arbitrage privé. Cette clause d'arbitrage spécifiera le mode de désignation des arbitres, la ou les lois applicables et l'État dans lequel siégeront les arbitres. La procédure de l'arbitrage sera celle de cet État. L'exécution de la sentence rendue à la suite de cet arbitrage sera régie par les règles en vigueur dans l'État sur le territoire duquel elle sera exécutée.

18.2. Tout différend qui peut naître entre le Gouvernement et l'OIF au sujet de l'interprétation ou de l'exécution du présent Accord ou de tout arrangement complémentaire et qui n'a pu être réglé par voie de négociations est, à moins que les parties n'en conviennent autrement, soumis, à la requête de l'une d'entre elles, à un tribunal arbitral composé de trois membres, l'un désigné par le Secrétaire général de la Francophonie, l'autre désigné par le Gouvernement, et le troisième, qui présidera le tribunal, d'un commun accord par les deux autres. Ce dernier ne pourra être ni un membre du personnel ni un ancien membre du personnel de l'OIF, ni un ressortissant de la République libanaise.

La requête introductive d'instance doit comporter le nom de l'arbitre désigné par la partie requérante, l'autre partie devant communiquer à la partie requérante le nom de l'arbitre qu'elle a désigné dans les deux mois de la réception de la requête.

Si les deux arbitres ne se mettent pas d'accord sur le choix d'un tiers arbitre dans les deux mois de la dernière désignation, le tiers arbitre sera désigné par le Président de la Cour internationale de Justice à la requête de la partie la plus diligente.

Les décisions du tribunal arbitral sont exécutoires de plein droit et ne sont susceptibles d'aucun recours.

ARTICLE 19 : Dispositions générales

19.1. Les questions non expressément prévues dans le présent Accord seront réglées par les parties, par voie de négociation ou tout procédé jugé approprié. Chacune des deux parties examinera avec soin et bienveillance toute proposition présentée par l'autre partie en application du présent article.

19.2. Le présent Accord pourra être modifié ou complété par des arrangements complémentaires, d'un commun accord des parties.

19.3. Le présent Accord peut être dénoncé par l'une ou l'autre partie moyennant un préavis d'un an.

ARTICLE 20 : Entrée en vigueur

Le présent Accord entrera en vigueur trente (30) jours après la réception par l'OIF de la notification, par voie diplomatique, du Gouvernement de l'accomplissement de l'ensemble des procédures de droit interne nécessaires à sa mise en vigueur.

COPIE CONFO...

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé quatre exemplaires originaux du présent Accord, deux en langue française et deux en langue arabe, les deux versions faisant egalement foi.

Fait à Beyrouth, le 6/12/2021

Pour le Gouvernement
du Liban

Le Ministre des Affaires Étrangères et des
Émigrés
Abdallah BOUHABIB

Pour l'Organisation
internationale de la Francophonie

L'Administrateur
Geoffroi MONTPETIT

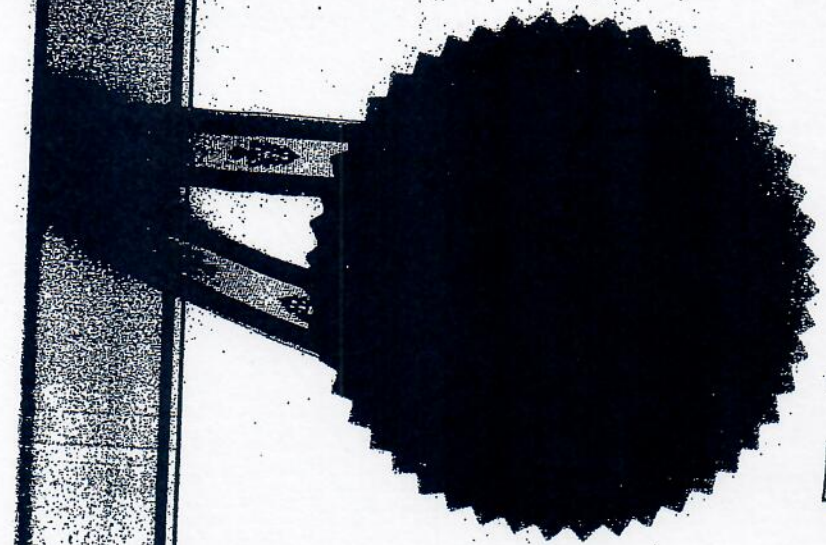

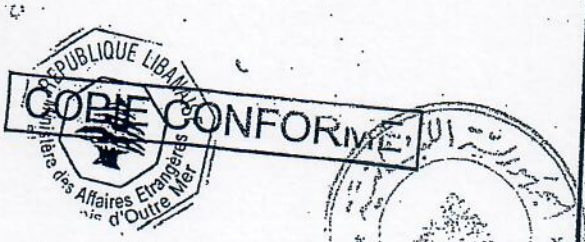

L'utilisation du masculin dans le présent Accord a pour seul but d'alléger le texte et s'applique sans discrimination aux personnes des deux sexes.

الأسباب الموجبة

بما أن المنظمة الدولية للفرنكوفونية تعزم مباشرة العمل في الممثلية الاقليمية بأقرب وقت ممكن،

ونظراً لطابع العجلة التي تتسم به المسألة والمراجعات العديدة من قبل المنظمة بالشأن،

وبما ان طلب الموافقة على ابرام الاتفاق المذكور يتطلب استصدار قانون عملاً باحكام المادة ٥٢ من الدستور، كونه يتضمن اعفاءات ضريبية وامتيازات وحصانات للممثلية وموظفيها بحسب فئاتهم الوظيفية الدولية،

لذلك،

تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية اقراره.

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة

حـول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٩٧١ الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكفونية بشان إنشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الأوسط ومقرها بيروت والإمتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية

عقدت اللجان النيابية: المال والموازنة، الإدارة والعدل، الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط، الشؤون الخارجية والمغتربين، الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، الإعلام والاتصالات والبيئة، جلسة مشتركة في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٢١ تموز ٢٠٢٢ برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب ، وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجان، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٩٧١ الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاق بين لبنان والمنظمة الدولية للفرنكفونية بشان إنشاء ممثلية للمنظمة في الشرق الأوسط ومقرها بيروت والإمتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الأراضي اللبنانية.

تمثلت الحكومة بمعالي الوزراء:

- الأستاذ أمين سلام، وزير الاقتصاد والتجارة
- د.ناصر ياسين، وزير البيئة

كما حضر الجلسة:

عن وزارة الخاجية والمغتربين: – السفير احمد عرفة والقنصل اليان جبور

عن وزارة الدفاع الوطني: العقيد باسم عبود والعقيد الياس أبو رجيلي

عن وزارة العدل: القاضي محمد الحافي والقاضي محمود سيف الدين

بعد الإطلاع على الأسباب الموجبة لمشروع القانون،

وجه السادة النواب عدد من الأسئلة المتعلقة أبرزها حول ايجار المبنى مقر االمنظمة الدولية للفرنكوفونية في لبنان سيّما ان هذا الأيجار يقع على عاتق الدولة اللبنانية، كذلك حول موضوع الحصانات الوارد في مضمون الإتفاقية والإعفاء من الخدمة العسكرية .

قدم ممثل وزارة الخارجية والمغتربين شرحاً حول كافة التساولات الواردة، فيما يتعلق بأيجار المبنى مصرف لبنان سوف يدفع هذا اليجار لمدة خمس سنوات، وفيما يتعلق بالحصانات والإعفاءمن الخدمة العسكرية فهي مستمدة من إتفاقية الحصانات لعام ١٩٤٦ والمعتمدة عالمياً.

وخلال النقاش تم التوافق على ضرورة إقرار هذه الإتفاقية خاصة خلال الظروف الحالية في البلد، فهي تعكس صورة ايجابية من خلال إنشاء مركز جديد لمنظمة دولية في هذه الفترة.

وبعد المناقشة، أقرّت اللجان مشروع القانون كما ورد من الحكومة.

واللجان إذ تحيل مشروع القانون المذكور أعلاه، كما أقرّته، إلى المجلس النيابي الكريم، لترجو إقراره.

بيروت في ٢٠٢٢/٧/٢١

المقرر الخاص

إبراهيم كنعان